((الانتخابات العامة في ماليزيا عام 2018 ودلالاتها السياسية))

أ.م.د.نادية فاضل عباس فضلي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

الملخص:

ماليزيا دولة اسلامية تنتمي جغرافياً الى جنوب شرقي آسيا عرفت بتركيبتها الاثنية المتنوعة والتي تعد عامل اثراء ودفع في اطار الوحدة الوطنية والتلاحم المجتمعي ، والدستور الماليزي لعام 1957، وتعديلاته لعام 2007 ،استطاع من وضع مواد بما يتوائم مع طبيعة المجتمع المتعدد الاثنيات والاديان وركز الدستور الماليزي على الانتخابات بوصفها الوسيلة الأنجح لديمقراطية البلاد وذلك لشمولية حق الانتخاب وعدم حرمان اي فئة من المجتمع في حق المساهمة في العملية السياسية، ومعيار الانتخابات في ماليزيا ان تكون نزيهة وبعيدة عن الشبهات وتستند العملية الانتخابية على وجود نظام انتخابي قائم على الانتخابات بالأغلبية البسيطة،وفي ظل انتخابات العام 2018، فاز مرشح المعارضة السياسي المخضرم الدكتور "مهاتير محمد " في الانتخابات التشريعية على رأس ائتلاف أحزاب المعارضة "باكاتان هارابان" "تحالف امل" بأغلبية في البرلمان، لشغل منصب رئيس وزراء ماليزيا، واضعاً بذلك حداً لحكومات التحالف الوطني «باريسان الوطني»، الذي استمر في البلاد 60 عاماً ،وهذه هي الحقبة الثانية من حكم مهاتير محمد فقد حكم سابقاً من العام 1981-2003 وحالياً هي الحقبة الثانية واول شعار رفعه "مهاتيرمحمد" القضاء على الفساد.

الكلمات المفتاحية 1.مهاتير محمد2.باريسان الوطني 3.امنو 4.الانتخابات العامة 5.العملية الانتخابية

المقدمة: Introduction

تميزت ماليزيا بتركيبتها الاثنية المتعددة والتي تعد عامل إيجابي فيها وهذه الإيجابية نابعة من الانسجام المجتمعي الذي استطاع من ان يرفد النظام السياسي بالاستقرار ورفعت ماليزيا شعار التنوع في اطار الوحدة وهو سر قوتها ووحدتها، وماليزيا اليوم تتألف من ثلاثة عشر ولاية وتسمى باتحاد ماليزيا يقوم على وجود نظام ملكي دستوري يتبنى نظام سياسي ديمقراطي قائم على الفيدرالية، فالدستور الماليزي لعام 1957 استطاع من وضع مواد بما تتلائم مع المجتمع المتعدد الاثنيات والاديان وركز الدستور الماليزي على الانتخابات بإعتبارها الوسيلة الأنجح للديمقراطية للبلاد وذلك لشمولية حق الانتخاب وعدم حرمان أي فئة من المجتمع في حق المساهمة في العملية الانتخابية، ومعيار الانتخابات في ماليزيا ان تكون نزيهة وبعيدة عن الشبهات وتستند العملية الانتخابية على وجود نظام انتخابي قائم على الانتخابات بالأغلبية البسيطة وهذا ماسنبحثه لاحقا واهمية البحث جاءت من كون هذا الموضوع من الدراسات النظمية القليلة نوعاً ما في البحوث على نطاق الدراسات السياسية العربية وذلك لان التجارب الآسيوية فيما يتعلق بالاطر الانتخابية لابد من الاستفادة منها كتجارب ناجحة في تطبيق اليات العمل الانتخابي والنتائج المستحصلة منها، وعليه بحثنا ينطلق من فرضية مفادها ان استقرار النظام السياسي في ماليزيا ناتج عن وجود عملية انتخابية مستقرة اسهمت فيها جميع فئات وطبقات المجتمع الماليزي ،رغم وجود شبهات وعمليات فساد تقودها بعض الشخصيات السياسية الا ان الانتخابات العامة لعام 2018 جرت

وكانت لها مخرجات سياسية مهمة سيكون على تأثيرات مهمة على مستقبل ماليزيا ، وتم استخدام منهج التحليل النظمي والمنهج التأريخي للتوصل الى نتائج منطقية حول فرضية البحث ، وعليه جرى تقسيم البحث الى المباحث الاتية مع مقدمة وخاتمة:

المبحث الاول: نظرة عامة عن النظام السياسي الماليزي

المبحث الثاني: طبيعة النظام الانتخابي في ماليزيا

المبحث الثالث :الانتخابات العامة في ماليزيا عام 2018 ونتائجها

المبحث الاول: نظرة عامة عن النظام السياسي الماليزي

The first topic: An overview of the Malaysian political system

جغرافياً تتكون ماليزيا من (ماليزيا الغربية او الجزء المرتبط بشبه الجزيرة وجزء من موجود في جزيرة (ماليزيا الشرقية وفيها منطقتي بورنيو ،صباح والساراواك) ويفصل هاتين المنطقتين بحر الصين الجنوبي وتتصل شبه جزيرة ماليزيا من جهة الشمال بتايلاند عبر حدود ارضية ومن الجنوب بسنغافورة وتقع جزيرة سومطرة الاندونيسية الى الغرب عبر مضيق ملقا كما تقع جزر الفلبين شمال شرق ولاية صباح ، وتبلغ مساحتها 329,758كم^2 وعدد سكان يتجاوز 31,528 مليون نسمة حسب احصاءات 2018،وعاصمتها السياسية كوالالمبور منذ العام ،1974 اما عاصمتها الادارية بوتراجايا، وادارياً تتكون من 13ولاية و٣ اقاليم فيدرالية واللغة الرسمية هي بهاسا ملايو الى جانب وجود عدة لغات وهي الصينية والتاميل وتنتشر اللغة الانكليزية في المعاملات التجارية والصناعية ،والدين الاسلامي هو الدين الرسمي للدولة وكفل الدستور حرية العبادات الاخرى ،وهناك من يدين بالبوذية وهم معظمهم من الصينيين ،كما ان معظم الهنود يدينون بالهندوسية مع وجود اقلية من السيخ واقلية مسيحية [1].(ايف غارنيه ، واخرون، 2013،ص 87)/(محمد السيد سليم ،واخرون،2003،ص397)(التعداد السكاني لماليزيا(https:/wwwpopulation pyramid.2018.net/ar)

ومن الناحية التأريخية وقعت شبه الجزيرة الماليزية تحت سيطرة الامبراطورية السومطرية البوذية خلال المدة ما بين القرنين الثامن والثالث عشر، وفي القرن الرابع عشر توسعت تايلاند لتضم معظم شبه جزيرة الملايو، دخلها الاسلام عن طريق مضيق ملقا عام 1403 ، وفي عام 1874 فرضت بريطانيا الحماية على اربع من ولايات الملاي ووقعت "معاهدة بانكور" تم توقيعها في 20 كانون الثاني 1874 بين الحكومة البريطانية وسلطان بيراك "رجا عبد الله" في منطقة ام اس بلوتو قبالة ساحل بيراك وعدت المعاهدة من اهم المعاهدات التي شرعنت لسيطرة بريطانيا على سلاطين وحكام الملايو وفتحت الطريق لتأسيس الوجود البريطاني بكل اشكاله في الملايو اذ وافق السلطان على القبول بالمستشار البريطاني كمقيم بصلاحيات واسعة واكتمل التواجد البريطاني بحلول عام 1914 (،التي اعترفت بموجبها بريطانيا بالسلطان "عبد الله" على "بيراك" مقابل فرض وجود المقيم البريطاني الذي هيمن على مقاليد البلاد وثم مارست خلال تلك الحقبة من عام١٩٠٩وحتى عام ١٩١٤ حكماً غير مباشر على خمس ولايات من شمال الملايو، وبين عامي ١٩٤٢-١٩٤٥احتلت اليابان شبه جزيرة الملايو وذلك للحصول على المصادر الطبيعية التي تزخر بها ماليزيا لادامة عجلة المجهود الحربي ، وفي العام 1946 اعلن البريطانيون رغبتهم في تأسيس اتحاد ملايوي يجمع شبه جزيرة الملايو في دولة واحدة ، وفي 11 آيار 1946 تم تأسيس المنظمة الوطنية المتحدة للملايو والمعروفة ب "امنو" برئاسة "جعفر عون "وقد عكس "امنو" مصالح الطبقتين العليا والوسطى للملايو كما اتخذ توجهاً محافظاً لايميل للتغيير الراديكالي ولعب دوراً رئيسياً في تشكيل اتحاد الملايو عام 1949 وهو اتحاد فيدرالي يتمتع

بحكم شبه ذاتي ويعطي للملايو العديد من المزايا ،وكان "تنكو عبد الرحمن" قد فاز تحالفه "امنو" بالانتخابات عام 1955 ليصبح اول رئيس وزراء لاتحاد الملايو ،وقاد وفداً في العام 1956 مثل التحالف وسلاطين الملايو للتفاوض مع بريطانيا وكان ثمرة هذا التفاوض اعلان استقلال ماليزيا في 31 /آب 1957 [٢] (محسن محمد صالح ،النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي،2008،ص14-15)/(محمد الجابري،2004،ص 225)/(ايف غارنيه، 213 ، ص87)/(شفيقة العريس، ٢٠٠٥،ص١٧٢)

اما فيما يتعلق بالمؤسسات السياسية التي يتكون منها النظام السياسي فتعود الى الركائز الاولى لقيام النظام السياسي الماليزي الى عام 1874 عندما جرى توقيع اتفاقية "بانكور" المذكوره اعلاه، فبموجب هذه الاتفاقية التزم السلطان بقبول النفوذ البريطاني، كما تم وضع مجلس استشاري في الولاية ليكون بمثابة جمعية تشريعية ، وجرى تأسيس مجالس مماثلة في الولايات الاخرى الخاضعة للحماية البريطانية، واتسعت وظيفة المجلس بمرور الوقت لتشمل كلاً من الوظائف التشريعية والتنفيذية واستمر هذا الموضوع حتى العام 1948-1949 عند تشكيل اتحاد الملايو بموجب اتفاقيتين عرفتا باسم اتفاقية الولايات واتفاقية اتحاد الملايو وكان لاتفاقية الولاية اهمية كبيرة في التنمية الدستورية فيما بعد[٣](www.Britannica.com, Pankor Engagement,British-Malayan Treaty) /(النظام السياسي في ماليزيا (http://samiranasiri.blagspot.com.p.3)

فضلاً عن ذلك استند حكام الملايو اليها بإعلان دساتيرهم بناءاً على موافقة رؤساء وشيوخ الولايات وتم تمييز السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية في تلك الولايات عن طريق تأسيس هيأة تشريعية تدعى مجلس الولاية، فضلاً عن المجلس التنفيذي في الولاية، اما اتفاقية (اتحاد الملايو) فقد تم وضعها كأساس للنظام الفيدرالي في ماليزيا، وفي العام 1956 جرى تشكيل لجنة عرفت باسم" لجنة ريد " وسميت على اسمه وهو قاضي محكمة الاستئناف والسير "ايفور" من جامعة كامبريدج بسبب خبرته الكبيرة في صياغة دساتير الكومنولث (اذ تألفت من خبراء دستوريين من الهند واستراليا وباكستان بزعامة اللورد "ريد" من المملكة المتحدة من اجل صياغة الدستور الماليزي وتضمن التقرير على الامور الأتية[٤]: (شاد سليم فاروقي، 2011، ص4-5) (Stilt, Kristen, Contextualizing Constitutional Law.The Malayan experience,Volum13,ISSUE2,April2015,p.414-415)

1- تأسيس حكومة مركزية قوية مع وجود ولايات تتمتع باستقلال ذاتي

2-حماية وصون اعتبار الحكام وسيادتهم

3-وفق معايير محددة يتم اختيار ملك دستوري للاتحاد من بين حكام او ولاة الولايات .

4- تحديد قومية عامة لعموم الاتحاد

5- حماية وضع الملاويين والمصالح الشرعية للمجتمعات الاخرى

وطبقاً لما جاء في الدستور الماليزي، انها ملكية دستورية تتألف من اتحاد ولايات الملايو التسع (جوهور، قدح، كيلانتون، ترينغانو، بيرق، باهانغ، نيغري، سميلان،سالانغور، بيرلس) والمحميات البريطانية السابقة (ساراواك ،وصباح) وعلى الرغم من دساتير الدول الاعضاء تختلف عن بعضها البعض ، الاان اسسها واحدة هي المحافظة على نظام الحكم الملكي الذي يعتمد على الديمقراطية النيابية، كما تتكون ماليزيا من اعراق متعددة ، اذ يتشكل المجتمع الماليزي من الاعراق الأساسية الثلاثة الملايونيون، الصينيين، والهنود، وهناك اعراق اخرى مثل التايلانديين والاندونيسيين و الاستراليين والاوروبيين، واخرى صغيرة، ويتكون المجتمع الماليزي من جماعات (البوميبوترا) وهم السكان الاصليون وتوجد تفرعات اخرى منها

(الاورانج الاصليين والمالاي وجماعات البوميبوترا اخرى وجماعات غير البوميبوترا والتي تتكون من (الهنود، الصينيون، والاوراسيون)[٥](محمود شاكر، 1989،ص 49)/ (معلومات عن ماليزيا (http://www.statistics.cov.my.p.1-3)

وعندما جرى تكوين اتحاد ماليزيا في العام 1963 قامت لجنة خاصة بتعديل الدستور الماليزي ليضم دخول الولايات صباح وسرواك وسنغافورة، ولكن عندما خرجت سنغافورة من الاتحاد في العام 1965، شهدت ماليزيا بعد تعديل الدستور في العام 1974 و ايضا في العام 1984 ولاسيما فيما يتعلق باعتبار ولايتي كولالمبور ولابوان اقليميين فيدراليين وفي العام 1994 ادخل تعديل على الدستور الماليزي يقضي بالغاء سلطة رئيس الدولة في الاعتراضات على تشريعات مجالس السلاطين وعلى سريان مفعول اي مشروع لم يصادق عليه الملك عبر ثلاثين يوم [٦](سعد علي حسين،٢٠٠٥،ص١١٧)

نظام الحكم في الدولة هو النظام الفيدرالي حيث تكون هناك حكومة فيدرالية وملك دستوري منتخب وثلاثة عشر ولاية(احدى عشر ولاية في الغرب واثنان في الشرق) تدير امورها الخاصة بنفسها من خلال حاكمها الخاص والذي يتصرف بناءاً على نصيحة المجلس التنفيذي، ولكل ولاية دستورها الخاص ومجلس تشريعي ونمط حكم مختلف، ويعد حاكم الدولة رمزاً للاتحاد الفيدرالي ويمارس سلطات الملك الدستوري في الديمقراطية البرلمانية، ويختار الحكام التسعة للولايات "المالية" احدهم ليشغل منصب حاكم الدولة لمدة خمس سنوات ويختارون أيضاً من بينهم نائباً له [٧](ميرفت عبد العزيز، 1997،ص٣٢٩-٣٣٠)

ويشكل الحاكم ونائبه ورؤساء ولايات(صباح، ملقا، ساروك، وبينانج) مايطلق عليه مؤتمر الحكام، وكان هؤلاء الحكام التسعة يتمتعون بمزايا وحصانات كثيرة الى ان حدث في اذار العام 1993 ازمة خاصة بهم وبين الحكومة الفيدرالية ترتب عليها تعديل دستوري يقلل من هذه الحصانات الملكية، يمارس السلطة التنفيذية مجلس الوزراء وهو مسؤول امام البرلمان بمجلسه الاعلى والادنى المنتخب كما توجد ضمانات كفلها الدستور الماليزي للمواطن مثل الحريات والحقوق الأساسية التي تكفلها الدساتير الاخرى كحرية الراي والفكر والاعتقاد وغيرها[٨](ميرفت عبد العزيز، 1997،ص٣٣٠)

واكد الدستور الماليزي لعام 1957 على تشكيل حكومة برلمانية على غرار الحكومة البريطانية، وجرى تقسيم السلطات في ماليزيا الى الاقسام الآتية[٩](الدستور الماليزي المواد 44-٦٨)

اولا: <u>السلطة التشريعية</u>: يتألف البرلمان الماليزي من مجلسين (مجلس النواب) و(مجلس الشيوخ) والبرلمان يتكون من مختلف العرقيات الملاوية والصينية والهندية، بالإضافة الى هناك اكثر من 214 مجموعة اثنية، والسلطة التشريعية هي التي تسن القوانين ممثل في البرلمان (الباب الرابع الفصل الرابع من الدستور الاتحادي) بالنسبة للمجالس.

<u>1.مجلس النواب:(Dewan Rakyat)</u>: يتألف هذا المجلس من 222 عضواً والاعضاء منتخبون بواسطة الانتخابات التي يتم اجراؤها كل خمس سنوات، ويتم تقسيم النواب الاعضاء في المجلس الى 209 عضواً موزعا طبقاً للدستور حسب الترتيب الاتي: 20 عضواً من ولاية جوهر و 25 عضواً من ولاية قداح و14 عضواً من كيلانتان و١٦اعضاء من مالاقا و٨ اعضاء من نيغري سيمبلان و١٤ عضوا من ولاية باهافع و١٣ عضواً من بينانغ و٢٤ عضواً من ولاية بيراك وغيرها ومدة دورة مجلس النواب خمس سنوات ويتم انتخاب اعضاء هذا المجلس مباشرة من قبل جمهور الشعب الماليزي من بين اعضاء البرلمان وهو رئيس الكتلة التي فازت بالأغلبية.

2.مجلس الشيوخ (Dewan Negara): وهو السلطة التشريعية الاخرى في البرلمان الذي يضم الاقاليم المكونة لاتحاد وماليزيا ويتألف من 70 عضواً و٣٠عضواً يجري انتخابهم عن طريق المجالس التشريعية للولايات 13 بواقع عضوين لكل ولاية والاربع الاخرين ينوبون عن ثلاث مناطق فيدرالية بماليزيا (عضوين لكوالالمبور وعضو لكل من ولاية بوتراجيا ولابوان ويبقى 40 عضواً يتم تعيينهم من قبل الملك بناء على نصيحة رئيس الوزراء واعضاء مجلس الشيوخ وطبقاً لما جاء بالدستور يجب ان لا تقل اعمارهم عن 30 عاماً [١٠] (الدستور الماليزي الماده ٢-٣٤)

ثانياً :السلطة التنفيذية: وهي سلطة الحكم وتمارس صلاحياتها بموجب احكام الدستور الماليزي لعام 1957 الذي حدد بمواد(٣٩-٤٣) السلطة التنفيذية في ماليزيا بأنها تتكون من مستويين هما الملك (يانغ دي بيرتوان اغونغ) أي الرئيس الاعلى للاتحاد ،وتمارس السلطة مهامها بموجب احكام الدستور الاتحادي[١١] (تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان ١/٥ ماليزيا،الجمعية العامة للامم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، ٢٠٠٩رقم الوثيقة 150109 146109 A)GE.08-16766)

ويمثل الملك السلطة العليا في الدولة ينتخب من قبل مؤتمر الحكام لمدة 5سنوات ويعد الرئيس الاعلى للاتحاد ويشترط ان يكون من احد الحكام التسعة الوارثين(حكام الولايات) ويتم انتخابه عبر اقتراع سري ونفس الحال بالنسبة لنائب الملك الذي لا يمارس اي سلطات في حالة وجود الملك ولكنه يكون على استعداد دائم لشغل منصب الملك وممارسة سلطته في حالة غياب الملك اوالإ قالة واستقالتة حتى يتسنى لمؤتمر الحكام انتخاب خليفه له قرارات الملك فتعتمد على نصيح رئيس الوزراء [١٢](samira. Nasri، مصدر سبق ذكره، ص٢-٣)

اذ يجري انتخاب الملك من بين ٩ من حكام او سلاطين الولايات الوراثية مدة خمس سنوات، فماليزيا كما اسلفنا تضم 13 ولاية و٣ اقاليم اتحادية ولكل ولاية دستور خاص بها ومجلس تشريعي ومجلس تنفيذي وهي مسؤولة امام الجمعية التشريعية ويرأس رئيس وزراء الاراضي الاتحادية التي تضم عاصمة ماليزيا كوالالمبور و العاصمة الإدارية بوترا جايا وجزيرة لابوان تحمل الوضع نفسه بوصفها دولاً ولكن ليس لديها مجالس تشريعية منفصلة او رؤساء [١٣](ملكية دستورية فيدرالية يتناوب عليها 9 سلاطين ٩:

(https://arabicpost.net/favicon.pnj.18/1/2019,p. 2

ويعد الملك ايضاً هو رئيس الدولة الفيدرالية والقائد الاعلى للقوات المسلحة الماليزية ويمثل الدولة خلال المهام الدبلوماسية وزيارات الدول، ومنصب الملك هو فخري او شرفي، اما السلطة التنفيذية ومعظم صلاحيات الحكم تقع بيد رئيس الوزراء وحكومته، وكانت صلاحيات الملوك والسلاطين قد قلصت في عهد "مهاتير محمد" رئيس الوزراء الماليزي الحالي في اثناء توليه رئاسة الوزراء من قبل 22 عاماً، كما يمنح الملك اعلى لقب في الدولة هو لقب" تون" وكما لرؤساء الوزراء بعد أنتهاء ولايتهم، والسلاطين لا يتدخلون في السياسة، لكنهم يتواصلون مع الشعب بوسائل مباشرة او غير مباشرة [١٤](المصدر السابق، ص٢-٣)

ومجلس الوزراء يتألف من رئيس الوزراء والوزراء وطبقاً لتقاليد النظام البرلماني فأن رئيس الوزراء الماليزي هو زعيم الحزب الحاصل على اغلبية المقاعد في مجلس النواب، والقانون في ماليزيا ينظر له بعين الاحترام من جميع السلطات والطبقات والمؤسسات فيها يجعل من السهولة واليسر في تطبيقه حيث انه ليس هناك تجاوز للقوانين الدستورية اوتجاهلها وكذلك تتميز ماليزيا بوجود انتخابات دورية تجري في وقتها المحدد مما ادى الى استقرار وديمومة النظام فلقد استمد النظام القوة من ديمومته الدستورية،وكان رئيس الوزراء الماليزي "مهاتير

محمد " في الدورة الاولى من حقبة حكمه قد اكد على ضرورة صياغة شكل خاص للديمقراطية تتناسب مع الواقع الماليزي ،وتستند بالاساس الى الانتخابات كآلية اساسية لتبادل السلطة بشكل سلمي مع استبعاده لاي وسيلة اخرى ،بحيث يتم اقصاء اي قيادة تعجزعن تحقيق الطموحات الشعبية عبر صناديق الانتخابات دون غيرها من السبل غير المشروعة [١٥]
(فادي احمد رمضان ،2015،ص٥٤)/(هدى ميتكيس،2007،ص174)
كما تميزت القيادات السياسية التي توالت على استلام السلطة في ماليزيا بأنها واعية واستطاعت من تحقيق المصالح العليا للبلد في ضوء فهم واستيعاب لطبيعة المجتمع الماليزي المتعدد الاعراق على الرغم من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بها شأنها شأن الدول الآسيوية التي عصفت بها ازمات مشابهه لها [١٦]

(فادي احمد رمضان ،2015،ص٥٤)

ثالثا :السلطة القضائية: يعد النظام القضائي في ماليزيا موروث عن بريطانيا ويسري القانون الماليزي على الجميع بالتساوي فلا يوجد تمييز عرقي والدستور هو القانون الاساس الذي يحضى برضا الجميع وتتألف السلطة القضائية في ماليزيا من[١٧]

(فادي احمد رمضان ،2015، ص٦١)

1-المحكمة العليا: وهي اعلى محكمة في السلم القضائي الماليزي وليس للمحكمة اختصاص بمراجعة دستورية للقوانين، انما تختص بموجب المادة الثانية من الفصل التاسع بالنظر في نقض الاحكام الصادرة عن المحاكم الدنيا وتقديم اراء استشارية قانونية.

2- يلي المحكمة العليا في المستوى محكمتان رفيعتان احداهما تقع في شبه جزيره "الملايو" والاخري في" صباح" و"سروالك" .

3-المحاكم الدورية: تقع في المراكز الحضرية والريفية الرئيسية.

4- محاكم الجنح: ولها سلطة قضائية في الامور المدنية الجنائية البسيطة ،ويعد قاضي التحقيق بمثابة السلطة القضائية ،ويتم تعيين رئيس محكمة الاستئناف وقاضي قضاة المحاكم العليا قضاة المحكمة العليا و قضاه المحكمة الفيدرالية من قبل الملك بناء على اقتراح رئيس الوزراء بعد استشارة مؤتمر الحكام فضلاً عن تعيين القضاة من قبل الملك او رئيس الوزراء مما يجعل للسلطة التنفيذية هيمنة على السلطة القضائية من خلال التأثير في احكام القضاء وهذا يؤدي لأضعاف مبدأ استقلالية القضاء.

ان النظام السياسي في ماليزيا نظام سياسي مستقر وهذه الاستقرارية اكتسبت شرعيتها من التزام المواطن الماليزي بوجود انتخابات عامة دورية وبمواعيد يحترمها جميع ابناء الشعب بكل اطيافه اللغوية والعرقية والدينية مما ادى الى وجود مؤسسات سياسية راسخة ذات سلطات تقوم بالالتزام بتنفيذ ما جاءه في الدستور الماليزي الذي يحترم الجميع ،كما ان القيم السياسية والموروث السياسي اسهم في ديمومة النظام السياسي واستقراره ،فضلاً عن وجود المؤسسات السياسة والدستورية الراسخة باليات عملها الثابتة عملت على حماية وتدعيم آليات العمل الديمقراطي .

المبحث الثاني : طبيعة النظام الانتخابي في ماليزيا

The second topic

The nature of the electoral system in Malaysia

ما يمكن الحديث عن النظام السياسي في ماليزيا ان ماليزيا قد انفردت بممارسات ديمقراطية ذات طبيعة متميزة ،وعدت طبقاً للمنظور الغربي أقل ليبرالية من الممارسات الغربية، وبطبيعة الحال قبل الحديث عن طبيعة النظام الانتخابي في ماليزيا علينا الاطلاع

على الاحزاب السياسية الكبيرة و المؤثرة في الواقع الانتخابي و يمكن تناول الاحزاب السياسية على مستويين:

اولاً: المستوى المتعلق بالاحزاب المشتركة في ائتلاف الحاكم ولايقل عددها عن 14 حزباً

First: The level related to the joint parties in the ruling coalition and not less than 14 parties

ثانياً :مستوى الاحزاب التى تقف فى جبهة المعارضة وهى الاخرى كبيرة العدد

Secondly, the level of parties that stand in front of the opposition, which are also large

عند الحديث عن الاحزاب السياسية في ماليزيا في بداية تأسيسها نجد انه لم تكن تعبر عن افكار سياسية وإيديولوجية ، بقدر ماتعبر عن مصالح الشعوب الثلاثة الاساسية من الملاويين والصينيين والهنود ،وقد استطاع رئيس وزراء ماليزيا "تنكو عبد الرحمن " في عقد الستينيات من القرن الماضي ان يوحد ويجمع هذه الشعوب الثلاثة في جبهة موحدة من اجل إيجاد صيغة واقعية لحفظ التوازن السياسي في ماليزيا ، فقد قام بتأسيس حزب الاتحاد الذي ضم الحزب الملاوي والذي كان هو يرأسه قبل قيام التحالف، اذ بلغ عدد الاحزاب الشريكة في التحالف14 حزباً، وهي تمثل اكبر الجماعات العرقية في ماليزيا وجرى تشكيل الجبهة القومية بعد قيام احداث عرقية بين الملاويين والصينيين في العام 1969 نتيجة حصول حزب العمال الديمقراطي المعارض والذي اعضائه من العرق الصيني على 13 مقعداً في البرلمان، الامر الذي ادى الى قيام تظاهرات قام بها الملاويين كرد فعل على التظاهرات التي قام بها الصينيون بعد فوز حزب العمال الديمقراطي الامرالذي ادى الى وقوع اعمال شغب و صراعات راح ضحيتها انذاك العديد من الملاويين والصينيين مما دفع الحكومة الى ايجاد حل امثل لتلك المشكلة تمثلت في خلق جبهة قومية تضم الجميع ويتضح بأن هناك تعددية حزبية وسياسية حقيقية في ماليزيا في وقت مبكر ومن الاسس الضرورية لقيام الديمقراطية في اي بلد قيام انتخابات دورية عادلة ونزيهه ضمن مدة زمنية ،وهذا واقع الحال في ماليزيا ، فمنذ استقلال ماليزيا في العام 1957 الى يومنا جرت احد عشر جولة من الانتخابات العامة [١٨] (محمد صادق اسماعيل،2014، ص25) / (شنيقي سيف،2019، ص٢٥٦-٢٥٧)

وعلى هذا الاساس يمكن ملاحظة دور الاحزاب السياسية في ماليزيا ودورها الكبير في صنع السياسة من خلال رصد اهم الاحزاب التي تتعاقب على الحكم مثل التنظيم القومي المتحد للملايا ومايعرف ب(الامنو) وكذلك دور الاحزاب السياسية المعارضة وفي الحقيقة تتسم ماليزيا بوجود التعددية الحزبية وهي دولة تتمتع بالتعايش السلمي والامن والاحترام المتبادل بين اطراف المعادلة السياسية كونها النتيجة الطبيعية لانتشار الثقافة السياسية التعددية والعمل على اساسها ويمكن تلخيص اهم الاحزاب والحركات السياسية والاسلامية في ماليزيا [١٩] (عطا الله سليمان، و اسراء كاظم،2013،ص238)

١-الاحزاب المشتركة في الائتلاف الحاكم التنظيم القومي او الجبهة الوطنية المتحدة والمعروف قبل انتخابات العام 2018 ، اذ يبلغ عدد تلك الاحزاب 14 ومثلت اكبر الجماعات العرقية في ماليزيا وجرى تشكيلها عام 1969 وتتألف من حزب الشعب التقدمي الذي تأسس عام 1955 ويمثل الاغلبية الصينية وانضمت الى الجبهة القومية منذ اوائل السبعينيات من القرن الماضي، وايضاً هناك حزب ساراواك الاصلي وتأسس في عام 1973 وانضم الى الجبهة القومية عام 1984 وايضا حزب البوميبوتر التقليديين وهو ذا تركيبة ملايويه و تأسس

عام 1973 وانضم الى الجبهة القومية عام1970 وهناك حزب العدالة الشعبية وحزب صباح التقدمي وحزب شعب صباح المتحد وحزب تنظيم شعب قادزان وغيرها.

واهم احزاب الجبهة القومية [٢٠]:(عطا الله سليمان، و اسراء كاظم ، 2013، ص٢٣٩-٢٤٢)

أ-حزب التنظيم القومي للملاويين المتحدين تأسس عام 1946

ب-حزب التجمع الماليزي الصيني تأسس عام 1949

ج-حزب المؤتمر الماليزي الهندي تأسس عام 1972

وعند النظر الى الانتخابات في ماليزيا نرى انها تتميز بأجراء الانتخابات بشكل دوري منذ عام(١٩٥٩، ١٩٦٤، ١٩٦٩، ١٩٧٤،١٩٧٨، ١٩٨٢، ١٩٨٦، ١٩٩٠، ١٩٩٥، ١٩٩٩، ٢٠٠٤، ٢٠٠٨، ٢٠١٣) واخيراً، وهذا ماسوف يجري تناوله في انتخابات العام 2018،وبالنسبة للانتخابات السابقة كانت تتميز بمجملها عموماً بالتزام القيادة السياسية الماليزية بالنهج الديمقراطي والتنافس السياسي الشريف كونه اساساً وهدفاً مركزياً للحكم في اتحاد ماليزيا ، وعادة ما يجري الاستعداد لأقامة الانتخابات في ماليزيا بصورة منتظمة كل خمس سنوات لانتخاب اعضاء مجلس النواب وانتخابات مجالس الولايات والانتخابات على اساس حزبي وتتسم بالنزاهة والهدوء والسلاسة[٢١](هوشيار دزه ني،٢٠١٠، ص٣٣-٣٤)

النظام الانتخابي في ماليزيا يقسم الى ثلاثة مستويات [٢٢]:(معد صالح العبيدي، 2002،ص١٧٨)

Malaysia's electoral system is divided into three levels

اولا: مستوى الحاكم الاعلى للدولة

First: The level of the supreme ruler of the state

لماليزيا خصوصية في اختيار الملك اذ لا يخضع اختياره لانتخابات الشعب مباشرة اذ تتم بالجمع بين الانتخابات المحدودة والشورى، ويجري ترشيح احد حكام المالاي الوارثين والذين حكموا تسع ولايات من ولايات ماليزيا اذ يرشح واحد منهم من قبل مؤتمر الحكام ليصبح حاكماً لمدة خمس سنوات ويختارون من بينهم نائباً للحاكم ويوجد قدراً من التنافس لكنه ضئيل نوعاً ما.

ثانيا: المستوى التشريعي الفيدرالي:

Second: the federal legislative level

بما ان البرلمان الماليزي يتألف كما بحثنا سابقاً من مجلسين مجلس الشيوخ الاعلى ومجلس النواب اما بالنسبة لمجلس الشيوخ معظم اعضائهم معينين من قبل الملك والاخرين يختاروهم اعضاء مجلس النواب في مجلس النواب يتغير عددهم من اول انتخابات بعد الاستقلال فقد بلغ عددهم 104 وازداد عددهم تدريجياُ وصولاً الى 222 عضواً في الانتخابات لعام 2013[٢٣] (ميرڤت عبد العزيز، 1997،ص٣٣٩)

ثالثا: المستوى التشريعي للولايات

Third: The legislative level of the states

في ماليزيا يلاحظ أن الانتخابات التشريعية على مستوى الولايات تشهد باستمرار تنافساً واضحاً وعادة ما تكون الغلبة للأحزاب المعارضة التي تمثل العنصر الملايوي وتستطيع هذه الاحزاب ان تحقق الفوز بيسر في الاماكن والمناطق ذات التركيبة الاسلامية مثال على ذلك الحزب الاسلامي المعارض الذي يهيمن على مقاعد الشمال الشرقي في(كيلانتان وترينجانو) منذ العام 1959، ومما يمكن تأشيره بأن الاحزاب التي مثلت كل الاعراق فازت ايضاً بمقاعد

جيدة لتشكيل الحكومة بفوز حزب كيراكان عام 1985 وذلك بالحصول على اغلبية مقاعد ولاية صباح.

ومما يلاحظ على تجربة التعددية الحزبية في ماليزيا انها استطاعت ان تشغل موقعاً محورياً في عمليات الاصلاح السياسي، على الرغم من ان الطابع الآسيوي الذي يتسم بغلبة الحزب القائد اوالمهيمن في ظل التعددية الحزبية الا ان ماليزيا تقدمت على هذا النمط اذ تعدد الانضمام الى حزب الجبهة الوطنية (الائتلافي الحاكم) التنظيم القومي للدولة الذي مثل مختلف الاقليات العرقية المتواجدة في المجتمع الماليزي ،ويرجع السبب الى المشاركة وبأعداد كبيرة من الاقليات في الاحزاب الى[٢٤]:(عطا الله سليمان واسراء كاظم، 2013، ص٢٤٥)

1-طبيعة الشكل الفيدرالي للدولة اذ لكل ولاية احزابها الخاصة بجانب الاحزاب الاخرى التي مارست وتمارس نشاطها على المستوى القومي من ناحية اخرى.

2-التعددية العرقية تمثل احد الاسباب الرئيسة للتعددية الحزبية في ماليزيا، فقد مثلت الجبهة الوطنية منذ نشأتها تحالف مجموعة من الاحزاب المتمثلة بالجماعات العرقية والتي كانت بوابتها الأساسية ما يعرف بالتنظيم القومي للملايو المتحدين الذي اخذ على عاتقه في الدفاع عن مطالب المالايو ،فعندما تولى الرئاسة الدكتور "مهاتير محمد" منذ العام 1978 والذي حمل اسم الامنو الجديد بعد انشقاق بعض المجموعات عنه، هذا فضلاً عن ان الامنو ضمت الجبهة القومية تجمع الهنود الماليزيين فقد سعى هذا الحزب الى الدفاع عن مصالح الهنود في محاولة لتنمية احوالهم السياسية والاقتصادية، وقد تواجد ايضاً على الساحة الحزبية للمشاركة في المعادلة السياسية الانتخابية حزب الشعب التقدمي الذي مثل بالاساس المجموعات الصينية وحزب الملايو التقليدي والذي عرف بتحالف ساراواك اذا اختص هذا التحالف بالدفاع عن مصالح الملايو الى جانب أحزاب اخرى هي[٢٥]: (عطا الله سليمان واسراء كاظم،2013 ، ص٢٤٦)

1.حزب ساروا ك الشعبي المتحد
2.حزب ساراواك للعمل الوطني
3.الحزب الشعبي الوطني لولاية ساراواك
4.حزب العدالة
5.حزب صباح الديمقراطي.
6.حزب صباح التقدمي المتحد
7.حزب صباح القومي

ولا تكتمل المعادلة السياسية الا بظهور احزاب المعارضة التي ترأسها الحزب الاسلامي الماليزي الذي انضمت معه مجموعة من التنظيمات الحزبية التي جسدت كافه العرقيات المالاويه مثل:

1.حزب العمل الديمقراطي ذو الغالبية الصينية.
٢. حزب الجبهة التقدمية الهندية.

وبذلك وجدنا ان طابع التعددية هو الذي طغى على الساحة السياسية في ماليزيا

وما يمكن تأشيره على دور القيادة السياسية في ماليزيا ودورها في نجاح الانتخابات التشريعية على اساس ما يلي[٢٦]:(محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وادارة الاختلاف،2012،ص8)

1. تشكيل تحالفات موسعة بقيادتها من مختلف الطوائف والاعراق.
2. تبني نظام انتخابي يعتمد على الأكثرية التعددية البسيطة للفوز في الدوائر الانتخابية وبحيث يفوز عن كل دائرة مرشح واحد فقط.
3. تقسيم الدوائر جغرافياً بحيث تعطى نسبة تمثيل اعلى للملايو وفرص نجاح افضل لمرشحيهم.
4. حصر الحملات الانتخابية في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع، وهي مدة لا تراها احزاب المعارضة كافية في أجواء يسيطر فيها التحالف الحاكم على وسائل الاعلام و يكون قادته ورموزه بصورة مستمرة امام الشعب.

كما ان لرئيس الوزراء في ماليزيا طبقاً للدستور صلاحية تقديم موعد الانتخابات وتحديد التاريخ الذي يراه مناسباً لانعقادها ويسجل نحو 80% من الماليزيين اسمائهم في قوائم المشاركين في الانتخابات وهناك حوالي 70- 80% من يقوم بالادلاء بأصواتهم، وبالإضافة الى مجلس النواب هناك مجلس الشيوخ ويقوم كل مجلس من مجالس الولايات باختيار اثنين يمثلان الولاية في عضويته و يعين الملك باقي الاعضاء ال 43 عضواً وتستمر ولاية المجلس لمدة ثلاث سنوات وصلاحيته ذات طبيعة استشارية، كما حاول حزب امنو الذي قاده التحالف الحاكم ان ينفرد بتمثيل الملايو وشدد قبضته على القيادة السياسية الماليزية وقد نجح الى حد كبير بالاحتفاظ دائماً بالكتلة النيابية الاكبر في مجلس النواب، وعادة ما يزيد عدد اعضائه في البرلمان عن نصف عدد اعضاء التحالف الحاكم أي الجبهة الوطنية، ولم يشذ عن ذلك سوى انتخابات العام ١٩٩٩،عندما مني بخسائر كبيرة بسبب طرد "انور ابراهيم"(*) (انور ابراهيم http://www.wikipedia.org/wiki) من الحزب ومحاكمته، وبسبب أزمة الثقة في" تحالف امنو" الذي عصفت بمجتمع الملايو نتيجة ذلك فحصل الحزب على 71 مقعداً من اصل 148 مقعداً حصلت عليها الجبهة الوطنية 48% ،ولكن التحالف الذي يقوده كان لا يزال في وضع يمكنه من الاحتفاظ بأغلبية الثلثين في مجلس النواب ١٤٨ من اصل ١٩٣ مقعداً اي بنسبة 76,6 % [٢٧](محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وادارة الاختلاف،مصدر سبق ذكره ، ص٨)

على الرغم من ان عدد اعضاء "امنو" في البرلمان في انتخابات العام 2008 زاد عن نصف عدد اعضاء التحالف الحاكم الى الجبهة الوطنية الا انها كانت المرة الاولى التي يفقد فيها التحالف الحاكم اغلبية الثلثين منذ استقلال ماليزيا، مما اعطى مؤشرات على بوادر لاختلال المعادلة المعتادة بسبب تراجع قوة التحالف أوتحسن اداء المعارضة، فقد ازدادت مقاعد المعارضة في البرلمان والولايات الماليزية، خصوصاً بعد تقدم المعارضة الماليزية على نحو 4 ولايات من اصل 13 وهي ولاية قدح وكيلانتان وبينانج وسلانغور، وكذلك الحزب الاسلامي بينما خسر التحالف الوطني "باريسيان ناشنونال"بقيادة رئيس الوزراء "عبد الله بدوي" قدراً من الاغلبية البرلمانية والتي كان يتمتع بها ،وها هي المره الاولى التي يفقد بها التحالف الحاكم اغلبية الثلثين فقد حصل على 140 مقعداً من اصل 222،فقد كان التحالف في السابق يتمع ب 90 % من المقاعد في الانتخابات السابقة ، ويؤشر كذلك ان نظام الفوز بالأكثرية البسيطة لصاحب أعلى الاصوات في الدائرة الانتخابية، الجبهة الوطنية بفرص عالية للفوز لانها تقدم مرشحاً واحداً فقط يمثلها في أي دائرة وتقوم جميع الاحزاب المنضوية في الجبهة بالتصويت مجتمعه لصالحه، كما منح هذا التحالف الفرصة الاكبر للفوز في الدوائر المختلطة لانها عادة ماتنافس مرشحاً عن صنف واحد في الحزب الاسلامي بانتمائه الملايوي او حزب العمل الديمقراطي المعروف بانتمائه الصيني، ولذا مما يمكن ملاحظته بأن فرص

تلك الاحزاب بالفوز بالمناطق ذات الاغلبية الطائفية والعرقية تنحصر في اماكن تواجدها حسب عرقها او طائفتها [٢٨]((٢٧) (محمد صادق اسماعيل، 2014،ص 78)/ (محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وادارة الاختلاف،مصدر سبق ذكره ، ص٨)

كما سميت انتخابات العام 2008 بالتسونامي السياسي الذي هز النظام السياسي في ماليزيا اذ فازت الجبهة الوطنية كما قلنا وبنسبة "51% "من الاصوات فقط و "63,5%" من عدد المقاعد وهو اقل من اغلبية الثلثين والذي كان من شانه ان يسمح لهم بتعديل الدستور وفقا للقانون ،وفازت احزاب المعارضة بها ب"٨٢"مقعداً من اصل "٢٢٢" اي" ٣٦,٩% " وسيطرت على ٥ من ولايات ماليزيا ال١٣ وشكلت بعد الانتخابات ائتلافاً سمي بالتحالف الشعبي ، وبعد اشهر من التداول عمل الاعضاء المنتخبون في البرلمان على تشكيل الحكومة حيث تنحى "عبد الله بدوي" عن منصبه كزعيم للأمنو وكان رئيس للوزراء وخلفه نائبه "نجيب رزاق" مما يدل على ان التغيير الذي حصل عام 2004 و 2008 مؤشر بارز في قوة المنافسة الانتخابية [٢٩] (فادي احمد رمضان، 2015، ص104)

اما بالنسبة لانتخابات العام 2013 يلاحظ فيها فوز أئتلاف الجبهة الوطنية الحاكم برئاسة رئيس الوزراء "نجيب عبد الرزاق" بالانتخابات البرلمانية بأغلبية بسيطة يستمر في حكمه للبلاد الذي بدأ منذ 56 سنة، واكدت اللجنة المشرفة على الانتخابات حصول ائتلاف الجبهة الوطنية على 112 مقعداً من اصل 222 مقعداً في البرلمان الماليزي بينما حصل تحالف زعيم المعارضة" انور ابراهيم" المؤلف من ثلاثة احزاب على 57 مقعداً وقد شهدت الانتخابات رقماً قياسياً في عدد المقترعين وقدرته مفوضية الانتخابات بإشراك أكثر من 10 ملايين ناخب وهو ما يمثل حوالي 80% من عدد الناخبين المسجلين ومن جانب اخر اتهم زعيم حزب المعارضة "انور ابراهيم" الحزب الحاكم بارتكاب عمليات تزوير واسعه النطاق قبل وخلال الانتخابات وما يمكن تأشيرة ان فوز ائتلاف الجبهة الوطنية هو الثالث عشر منذ استقلال ماليزيا عن بريطانيا عام 1957 (٣٠)(ائتلاف الجبهة الوطنية الحاكم في ماليزيا يفوز بالانتخابات للمرة الثالثة عشر على التوالي2013.http://www.tunisien.tn

مما تقدم في البحث نجد ان تجربة التعددية الحزبية في ماليزيا قد ارتبطت ارتباطاً كبيراً بالنهج الديمقراطي وماتبناه النظام السياسي الماليزي على اختلاف النظم السياسية المتعاقبة بنظرية الحقوق وفكره سيادة الامة الماليزية المتعددة الاعراق، بدليل وجود حكومة اغلبية لا تحتكر حق الأقلية في منحهم حقوقهم المدنية والسياسية واتسمت الانتخابات بوجود منافسة حزبية واضحة بين الاحزاب والتحالفات الاساسية وهذه المنهجية والسلوك السياسي هي تراتبيه عرفتها ماليزيا منذ سنوات ميكرة على استقلالها وهذا ما انعكس على استقرار النظام السياسي الماليزي .

المبحث الثالث: الانتخابات العامة في ماليزيا عام 2018 ونتائجها

The third topic

General elections in Malaysia in 2018 and their results

قبل الحديث عن الانتخابات التشريعية في ماليزيا عام 2018 علينا الاطلاع على اسباب اختيار الدكتور "مهاتير محمد" لرئاسة الوزراء لسنوات طويلة و دوره الفاعل في تحقيق الاستقرار السياسي لماليزيا وعليه سنتناول الموضوع من جانبين.

اولا: الشخصية الكارزمية لمهاتير محمد ودوره كقائد السياسي

First: The charismatic personality of Mahathir Muhammad and his role as the political leader_

لقد كان للدكتور" مهاتير محمد" دوراً كبيراً في تطوير وتنمية ماليزيا والسير بها الى مصاف الدول المتطورة في مدة حكمة الممتدة من العام 1981- ٢٠٠٣، فهو سياسي قدير وله بصمته في تطوير الدولة لى نحو بارع ،فقد بنى" مهاتير محمد " مؤسسات الدولة ، وشارك بنفسه في وضع الخطة الاستراتيجية للتنمية في ماليزيا والمعروفة ب 2020،كما انقذ التجربة الماليزية من الانهيارات الاقتصادية التي لحقت بدول آسيوية كثيرة في عقد التسعينيات من القرن الماضي ،وكذلك كان للشعب الماليزي دور في اعادته للسلطة في انتخابات 2018 رغم تجاوزه لعمر 93 عاما، في الحقيقة لقد تهيأ لماليزيا العديد من القيادات النخبوية المتميزة منذ الاستقلال في العام 1957 وتميزت بكونها قيادات مثقفة ومتعلمة فعلى مدار 55 عاماً من العام (1957- 2012) وقاد ماليزيا 6 رؤساء وزراء فقط ما يدل على حالة الاستقرار النسبي التي عاشتها ماليزيا، فقد كان كل رئيس وزراء يتولى السلطة يعد الشخص الانسب لمرحلة ، فقد كان " تنكو عبد الرحمن" اول رئيس لوزراء ماليزيا ،وعد بطل الاستقلال ، اذ ادرك ان الاستقلال لن يتحقق الا بتوافق جميع فئات المجتمع في ماليزيا ،ونجح في بناء علاقات وثيقة وتفاهمات مع قيادات الصين والهنود واعترف فيها بعدد من المزايا لعرقية الملايو في مقابل اعتراف الملايو بحق المواطنة الكاملة للصينيين والهنود [٣١](اميرة احمد حرزلي،2019،ص277)/(عادل الجوجري ،2008، ص 277) لقد عرفت ماليزيا في عهد " مهاتير محمد" استقرار سياسي بحيث كانت الانتخابات تجري في مواعيدها بعيداً عن الانقلابات في ظل حكم مدني، فقد استطاع من تحقيق الديمقراطية والعدالة ومشاركة الشعب في العملية السياسية و ابداء رأيه السياسي والاقتصادي للبلاد عبر القنوات الحزبية فابرز ما يميز مرحلته :[٣٢] (اميره احمد حرزلي،2019،ص 279-280)

1-<u>التعددية والمنافسة الحزبية</u>: من مميزات النظام السياسي في ماليزيا تعدد الاحزاب وهذا ما اشرنا اليه سابقا مما سمح بقدر واسع للقوى السياسية بالتعبير عن رأيها وموقفها في كل ما يخص شؤون البلاد،كما ان التعددية الحزبية سمحت في المنافسة بين البرامج السياسية، فضلاً عن انه اعتراف بوجود تنوع في دوائر الانتماء في الدولة الواحدة، واضفت التعددية الحزبية التي تتميز بها التجربة الماليزية التي اتسمت من التعايش السلمي والامن والاحترام المتبادل بين اطراف المعادلة السياسية.

٢- <u>تطبيق معايير الحكم الرشيد</u>: الذي يتميز هذا النوع من الحكم بمعايير الشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة التي بدورها تؤدي الى الاستقرار السياسي، فقد خطط ماليزيا في عهد "مهاتير" خطوات مهمة في هذا الشأن اذا أحدثت مؤسسات وهيئات تتابع تطبيق معايير الحكم الرشيد وقد قامت بمساءلة ومحاسبة مئات المتهمين في السلك الحكومي في قضايا فساد بعد ان قامت بتحويلهم للمحاكمة بتهم الفساد.

3- <u>استقلالية القضاء</u>: يعدد الدستور اعلى قانون في البلاد والكل يخضع له وهو ينظم العلاقات القانونية التي تقوم عليها الدولة وجميع مؤسساتها واجهزتها وكذلك الهيئات المدنية و حياة المواطنين كأفراد، ففي الدستور الماليزي جاء على شكل مبادئ عامة تطبق على الجميع من حيث الحقوق والواجبات المتعلقة بالمواطنين وعلاقة المواطنين بالدولة وسلطة هذه الاخيرة عليهم، ويحدد ايضاً صلاحيات وواجبات جميع مستويات السلطة والحكم ومن هذا حفظ الدستور الماليزي حق تنظيم الاحزاب والجمعيات النقابية.

كما اكد الدكتور "مهاتير محمد" في مذكراته بأنه منذ توليه المسؤولية كان" قد شدد على شعار على((جعل القيادة نفسها قدوة وكوني القائد الاعلى في البلاد فإن هذا الشعار يعني أكثر من أي شخص اخر، وكذلك يعني القادة الاخرون في ماليزيا ، وهم الوزراء والرؤساء الاداريون وكذلك رؤساء الاحزاب لكن اذا اريد ان يكون للشعار معنى على ان اكون القدوة))، مما قاله "مهاتير" نستنتج انه قيادي متميز ملتزم اراد ان يكون القدوة لشعبه وهذا سر تمسك الشعب الماليزي لسنوات طوال [٣٣] (مهاتير محمد ،2014،ص434)

منجزات مرحلة حكم "مهاتير محمد" من العام 1981- 2003[٣٤]:

(مهاتير محمد،2016،ص302)

1-عندما تسلم "مهاتير محمد" السلطة جاء وهو يمتلك قائمة متعددة من المشكلات والتغييرات المطلوب اجراؤها بدأها بالدستور، اذ قلص من مساحة تدخل الملكية في الحكومة واجراء اصلاحات في النظام القضائي الذي يجب ان يكون متميزاً وعادلاً لتحقيق العدالة والمساواة ومكافحة الفساد.

2-كما كان التحدي المهم الاخر امام "مهاتير محمد" هو صهر الشعب الماليزي ليصبح أمة واحدة ويجنبه الصراعات العرقية وتوجب عليه لمواجهة هذا التحدي هو وضع اسس قوية لتخطي هذا التحدي، وتمثلت في بناء دولة حديثة عصرية تمنح مكتسبات حقيقية وعادلة لجميع مواطنيها بغض النظر عن القومية او الديانة او ماسواها وعلى الرغم من ان الدين الرسمي هو الاسلام الا ان الدستور الماليزي كفل الحقوق الدينية للأقليات.

٣- صهر الشعب هي الخطوة الاولى التي تبعها البدء ببناء ماليزيا حديثة لكي تستطيع حكومة "مهاتير" الاتجاه الى التنمية الشاملة في جميع انحاء الدولة، فالتنمية اشتملت على الجوانب التعليمية والاقتصادية والعلمية وصولاً الى جعل البلد ساحة جاذبة للاستثمار.

٤- عد التعليم على رأس اولويات حكومة "مهاتير محمد" المتعاقبة فأهتم بالتعليم منذ مراحل ما قبل المدرسة اي رياض الاطفال والتي يشترط على أن تكون مسجلة في وزارة التعليم، وأن تشرف الدولة على مناهجها اضافة الى تبني سياسة التعليم الشامل في المرحلة الثانوية ليدرس الطلبة الى جانب العلوم والآداب المواد المهنية والفنية كما توسعت الدولة في انشاء المعاهد المهنية والتي شهدت نقله نوعية في عهد اي اعداد الكوادر الوسطية.

٥- في المجال الاقتصادي كانت ماليزيا تعاني من نسبة كبيرة من الفقر شملت فئات متعددة والتي كانت تعاني من التهميش والبطالة وتفشي الفساد ورفع شعار تطهير البلاد من الفساد ورفع الكفاءة والتحلي بالأمانة فضلاً عن تبنيه رؤية مفادها ان اهم مال تملكه الدولة وشعبها هي الثروة البشرية ، واطلق رؤية للتنمية اسمها (عشرين عشرين 20 20) لكي تتمكن ماليزيا من أن تكون في مصاف الدول المتقدمة.

٦- في القطاع الصناعي دعى الى اقامة الصناعات العملاقة ،اذ قامت ماليزيا بإدخال صناعات جديدة الى البلد كالكترونيات، كما تم بناء مدن سياحية وفنادق وفتحت طرق ومطارات، كما جرى تحويل المعسكرات اليابانية القديمة الى منتجعات سياحية فاخرة واستطاع من وضع ماليزيا على الخريطة السياحة العالمية.

٧- تحولت ماليزيا من دولة زراعية تعتمد على انتاج وتصدير المواد الاولية الى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاع الصناعة والخدمات فيها نحو (90%) من الناتج المحلي الاجمالي، فيما بلغت نسبة الصادرات من السلع المصنعة نحو(85%) من اجمالي الصادرات كما انتجت(80 %)من السيارات التي تسير في شوارعها.

٨- في حقبة "مهاتير محمد" تحققت تنمية شاملة في جميع القطاعات واستطاع الانسان الماليزي ان يقطف ثمار تلك التنمية وانخفضت نسبة البطالة الى 3% ووصل دخل الفرد الماليزي الى 1247 دولاراً الى 8862 دولاراً في العام 2002 وانخفضت نسبة الفقر من 52% من اجمالي السكان في عام 1970 الى 5% في العام 2002.

وفي نهاية الحقبه الاولى " لمهاتير محمد" قدم استقالته في 22 حزيران 2002 بعد واحدة من اطول مراحل الحكم السياسي في آسيا وجرى منحه لقب (تون) وهو اعلى تكريم لشخصية سياسية في ماليزيا.

ثانياً:الانتخابات التشريعية في ماليزيا في آيار 2018 وما افرزته من نتائج وعوده لحكم "مهاتير محمد

Second: The legislative elections in Malaysia in May 2018 and the results it produced for his promises to rule, "Mahathir Muhammad

كان الانتخابات الماليزية قد جرت في 8 آيار 2018 وكانت المنافسة محتدمة بين الجبهة الوطنية بزعامة رئيس الوزراء "نجيب عبد الرزاق" وجبهة الامل المعارضة التي تزعمها "مهاتير محمد" والتي ضمت الى جانبه المعارض لسياسة الجبهة الوطنية "انور ابراهيم"، وقد اعلن رئيس مفوضية الانتخابات " محمد هاشم عبد الله" عن فوز جبهة الامل ب ١١٣ مقعداً بينما حصلت الجبهة الوطنية الحاكمة على 79 مقعداً من اصل 222 ليُعلن عن فوز عدة احزاب بقيادة رئيس الوزراء الاسبق "مهاتير محمد" بعد 15 عاماً على تركه السلطة، ،وكانت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات قد اشرت الى ان ماليزيا اصبحت دولة ديمقراطية بعد انتخابات العام 2018 ،والتي انهت استئثار إئتلاف الجبهة الوطنية بسبب وجود معارضة موحدة ومجتمع مدني قوي [٣٥](اسعد عبد الحسين خنجر،2019،ص302)/(علي برازي،2019،ص 14)

وبعد اعادة انتخاب الدكتور "مهاتير محمد" الذي بلغ من العمر ما تجاوز 92 عاماً، اصبح رئيساً للبلاد في الانتخابات العامة عام 2018 وسارع فور تسلمه السلطة الى اجراء سلسلة من الاصلاحات السياسية السريعة والمفاجئة لترسيخ تجربة الاصلاح السياسي التي ارسى دعائمها منذ تسلمه رئاسة الوزراء لأول مره في عام 1981 ،اذ اعلن عن فتح جميع ملفات الفساد في عهد سلفه "نجيب عبد الرزاق" بعد 10 ايام على تسلمه منصبه، وادرجه مع عائلته على لائحة المنع من السفر على خلفية التحقيق بفضائح الفساد وتمرير مئات الملايين الى حساباتهم بصورة غير شرعية وفتح التحقيق في صندوق السيادة الماليزية التي بلغت حجم الاموال المنهوبة منه ما يقرب ال4,5 مليار دولار،فضلا عن ملفات فضائح غسيل الاموال في الولايات المتحدة الامريكية وسويسرا، وكانت رؤية "مهاتير محمد" في ضمان تجربة سياسية ناجحة تشترط مشاركة جميع القوى الممارسة السياسية وان يكون القرار السياسي قراراً توافقياً تحصل من خلاله جميع الاطراف على منافع متكافئة لضمان تحقيق التوافق الاجتماعي السياسي[٣٦](اسعد عبد الحسين خنجر،2019،ص303)

كما اكد مهاتير بعد انتخابه وفوزه ان حكومته ستعيد سيادة القانون وعلى اي شخص يخالف القانون مواجهة عواقب مناسبة ولم يكن كثيرون يتوقعون فوز مهاتير في مواجهة الائتلاف الذي يحكم ماليزيا من استقلالها عن بريطانيا قبل نحو سته عقود[٣٧](تحالف مهاتير محمد يفوز بانتخابات ماليزيا ،صحيفة الشرق الاوسط ، 2018)

وكان "مهاتير" قد تعهد بتولي رئاسة الوزراء لمدة عامين والعمل على الحصول على عفو ملكي عن زعيم المعارضة "انور ابراهيم" القابع في السجن تنفيذاً لعقوبات تتعلق بتهم فساد مالي واخلاقي وهي التهم التي ينفيها ابراهيم والمعارضة مؤكدين ان دوافعها سياسية، وتعهد "مهاتير" بالتنازل عن منصب رئاسة الوزراء لصالح عزيمة "انور إبراهيم" بعد حصول الاخير على العفو الملكي وتمكنه من دخول البرلمان في انتخابات تكميليه ، وصرح "مهاتير" انه عاد للسلطة لتخليص البلاد من مستويات فساد غير مسبوقة، اذ يلاحظ ان رئيس الوزراء الخاسر "نجيب عبد الرزاق" قد واجه تهم فساد تتعلق باختلاس نحو4,5مليار دولار من صندوق التنمية الوطنية الماليزي منها نحو 700 مليون دولار اودعت في حسابه الخاص، لكن "عبد الرزاق" ظل ينفي التهم عنه، اذ اصدرت الحكومة الماليزية تحت قيادته عدة قرارات اقتصادية صعبة شملت فرض ضرائب جديدة على المواطنيين والغاء دعم المحروقات مما تسبب في ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة الغضب الشعبي[٣٨].

(ماليزيا كيف تمكن مهاتير محمد من العودة الى الحكم في سن 92، 2018 http://www.bbc.co.uk/news.

وتضمن برنامج "مهاتير" الإصلاحي عشرة نقاط واكد على اجراء اصلاحات كبرى على الصعيدين السياسي والاقتصادي لإعادة ماليزيا الى الطريق الصحيح بعد سنوات من الاضطراب والتراجع التي شهدتها ماليزيا في عهد الحكومات السابقة، بل قد تعهدت حكومة تحالف الامل بقيادته امام الماليزيين لتحقيق عشرة نقاط اصلاحية رئيسيه خلال اول 100 يوم من انتخابها وتضمنت هذه الاصلاحات العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية وبعد اكثر من سنة على وصول الحكومة بقيادة "مهاتير" يمكن تقسيم هذه الوعود العشرة الى وعود تم تحقيقها بشكل كامل كما وعدت الحكومة ووعود في طور العمل حيث بدأت الحكومة بتنفيذها ووعود تراجعت عنها الحكومة بطرق مختلفة وهو ما عرضها للعديد من الانتقادات في البلاد [٣٩](عام على الانتخابات هل اوفت الحكومة الماليزية بوعودها ؟

(http://gmpg.org/xfn/111p1.

وما يؤشر ان الوعود الرئيسية التي التزمت بها حكومة "تحالف الامل" شملت ثلاث اصلاحات رئيسية[٤٠] .(المصدر السابق،ص2-3)

1.الغاء ضريبة السلع والخدمات GST من خلال تجميد معدل الضريبة عند 0% وهو ما شكل خطوة رئيسية للمساعدة في تقليل تكاليف المعيشة في البلاد .

2.اوفت الحكومة الماليزية بوعدها بشأن تشكيل مجلس حكومي خاص لتعزيز اتفاقية عام 1963 والتي قامت بتوحيد اتحاد ملايا الفيدرالي والذي يشمل شبه الجزيرة الماليزية مع شرق ماليزيا (ولايات صباح وشروك) وسنغافورة لتشكيل ماليزيا الحالية قبل ان تحصل سنغافورة على استقلالها الخاص في عام 1965 .

3. المجلس الجديد الذي شكلته الحكومة الماليزية يعلن على تعزيز العلاقة بين غرب وشرق ماليزيا وتطوير المشاريع التنموية في المناطق النائية في شرق ماليزيا، كما ان للحكومة الماليزية العديد منها، فيما قامت بأعادة تحديد شروط مشاريع اخرى منها مشروع خط الحديد في الساحل الشرقي حيث تمكنت الحكومة من توفير مبلغ 30 مليار رنجت من اعادة تفعيل المشروع وبشروط جديدة.

ولكن واجهت حكومة "مهاتير محمد "ازمات ومشاكل خاصة ازمات حادة بين اركان التحالف المتمثلة : [٤١](:ماليزيا ازمة سياسية وتوافقات متحوله،2020،ص 2)

1.حزب ابناء الامل الموحد (برساتو) الذي اسسه وتزعمه "مهاتير محمد".

2.حزب عدالة الشعب (بي كي آر) بزعامة "انور ابراهيم".
3.حزب العمل الديمقراطي (دي آي بي)، الذي يهيمن عليه ذوو الاصول الصينية .
4حزب الامانة الوطنية المنشق عن الحزب الاسلامي الماليزي.

وتعود هذه المشكلة الى رفض "مهاتير محمد "تسليم السلطة الى "انور ابراهيم" وذلك مع اقتراب الموعد بعد عامين من الانتخابات بحسب اتفاق تشكيل تحالف الامل ،والذي توصلت اليه الاحزاب المذكوره اعلاه في 7 يناير 2018،ومع رفض "مهاتير محمد" تسليم السلطة زادت ضغوطات حلفاء "انور ابراهيم " على "مهاتير "ووجه القسم الشبابي لحزب عدالة الشعب انذاراً نهائياً لمهاتير ،فضلاً عن قيام رئيس حزب الامانة الوطنية وزير الدفاع "محمد سابو " بتوجيه تهديد بالتحول الى المعارضة وتفكيك التحالف القائم .

وحدثت ايضاً اختلافات في برامج وافكار احزاب التحالف الحاكم وصل حد التناقض فقد جمعهما قبل الانتخابات اجندة من نقطة واحدة الاوهي اسقاط حكومة "نجيب عبد الرزاق " المتهمة بالفساد ووضعت لذلك برنامجاً اتخابياً اعترف مهاتير فيما بعد بأنه كان شعبوياً لايمكن تنفيذه ، وقد فاجأ رئيس الوزراء السابق "مهاتير محمد " في 24 شباط 2020 الجميع بتقديم استقالته من الحكومة ومن زعامة الحزب بعد رفضه القاطع تحديد موعد لتنازله عن السلطة لصالح " انور ابراهيم" ،واعلن "مهاتير" في السابع من اغسطس 2020 عن اعلانه القريب عن تأسيس حزب جديد من عرقية الملايو الاصلية ويشار له ب Bebas ، واكد ان الحزب الجديد سيكون مستقلاً للدخول في الانتخابات المبكرة والتي من المزمع ان يدعو لها ملك ماليزيا ،مع تأكيده على ان الحزب الجديد سيكون مستقلاً ولن يتحالف مع ائتلاف المعارضة بقيادة "انور ابراهيم "والذي كان من المقرر ان يخلفه في الحكومة السابقة ، بعد هزيمة حكومة " نجيب عبد الرزاق المتهم هو وزوجته مع عدد من كبار المسؤولين بتحالف امنو بتهم الفساد وحكم عليه بالسجن 12 عاماً في اول محاكمة مرتبطة بفضيحة مالية بشأن الصندوق السيادي ، واليوم يتطلع الماليزيون الى اجراء انتخابات مبكرة بسبب الشكوك حول رئيس الوزراء الحالي " "محي الدين ياسين "وبأنه يفتقر الى الاغلبية البرلمانية وكان محي قد اعلن عن انشقاقه عن تحالف امل في 1/اذار 2020 ومعه 40 نائباً ،واخيراً مازال مهاتير يأمل بالانتخابات المقبله ان ينال ثقة اغلبية نواب البرلمان الماليزي [42] (ماليزيا ازمة سياسية وتوافقات متحوله،2020، ص3)/(نشعراننا يجب ان نواصل قتالنا مهاتير محمد يعود بحزب سياسي جديد في ماليزيا WWW. Arabicpost .net /2020 /08

في ضوء ما تقدم من نرى ان نتائج انتخابات ماليزيا والتي جرت في ايار 2018 قد وجهت ضربة موجعة لتحالف الجبهة الوطنية والذي يعرف بالمنظمة القومية الملايوية المتحدة (امنو) الذي يضم الملاويين المسلمين، فضلاً عن وجود احزاب اخرى تمثل الاقليات الصينية والهندية والقوميات الاخرى هذا الحزب الذي حكم في ماليزيا لسنوات طويلة، وهو مثل الحزب الاسلامي المعتدل ومثل تجمعاً كبيراً لملايين المسلمين والاقليات وحافظ على التطلعات القومية لأبناء الملايين من حيث الحفاظ على سياده البلاد و الهوية والثقافة الماليزية، ولكن كانت ماليزيا بعد مرحلة حكم مهاتير محمد التي انتهت في العام 2003 من وصول زعمات لم تكن بالمستوى المطلوب فخلال الانتخابات لعام 2008 فاز حزب امنو ولكنه فقد العديد من المقاعد البرلمانية التي كان يشغلها، وانخفضت أيضاً شعبيه بانتخابات عام 2013 اذ حصل ائتلاف الجبهة الوطنية على 133 مقعدا اي اقل ب ٧ مقاعد مقارنة بالانتخابات السابقة الى ان جاءت انتخابات 2018 لينهزم هذا التحالف امام تحالف الامل وليعلن عن مرحلة جديدة بقيادة الدكتور" مهاتير محمد"،واليوم وبعد تفكيك اركان التحالف الذي فاز بانتخابات العام

2018 ،نرى ان ماليزيا تمر بحالة جديدة من تسمى بالسيولة السياسية وتبدل المواقف السياسية للتحالفات بسرعة كبيرة للوصول الى واقع جديد في ظل الانتخابات السياسية المبكرة التي يدعو اليها ملك ماليزيا في العام 2020 ، وعليه ستتشكل خريطة سياسية جديدة من المفترض ان تعيد الامل للشعب الماليزي في ظل الصراعات السياسية المحتدمة بين التحالفات الرئيسية الموجودة على الساحة السياسية .

الخاتمة : Conclusion

في معرض دراستنا عن ماليزيا هي دولة اتحادية ذات نظام ملكي دستوري تقع في جنوب شرقي اسيا، تتكون من 13 ولاية مع ثلاث اقاليم اتحادية، الملك هو رئيس الدولة ووجوده يعد شرفياً اما رئيس الوزراء فهو الذي يشكل الحكومة ويمارس السلطة التنفيذية من قبل الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والسلطة القضائية ومنفصلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية.

اما البرلمان الماليزي الاتحادي هو يمثل السلطة التشريعية وتم تشكيله على اساس نظام وستمنسر خلال حقبة الاستعمار البريطاني، وهو الذي يختص بالتحديد بتشريع القوانين و اختيار رئيس الوزراء وله مجلسين كما رأينا مجلس النواب ومجلس الشيوخ اما الملك فيتم اختياره كما راينا بالتناوب بين الاسر الملكية التسع المشكلة للاتحاد الماليزي.

ومن خلال البحث يلاحظ ان ماليزيا منذ استقلالها عام 1957 بدأت تسير في طريق بناء الدولة الحديثة والعصرية وبدأت ببناء المؤسسات السياسية والدستورية التي تدعم النهج الديمقراطي وتعمل على صهر الامة الماليزية المتعددة الاعراق في بوتقه واحد، ولا يمكن انكار دور الاحزاب السياسية ودورها في بناء الدولة بعد الاضطرابات العرقية التي شهدتها ماليزيا في العام 1969،فعمل الدستور الماليزي بالسير على المبادئ الأتية الوطنية- الحزبية- الدينية.

وفيما يتعلق بنظام التعددية الحزبية في ماليزيا نلاحظ انه انبثق عن الشكل الفيدرالي للدولة اذ لكل ولاية لها احزابها فضلاً عن الاحزاب التي تعمل على المستوى القومي، وكان السبب بقيام الاحزاب السياسية بالمشاركة في الائتلاف الحاكم دوراً فاعلاً للتقليل من حده التوترات العرقية الذي منح هامشاً لتشكيل الحكومات على قاعدة الاغلبية البسيطة وعرف هذا الائتلاف بالجبهة الوطنية وهو تحالف مكون من الاحزاب الممثلة لاكبر الجماعات العرقية والنواة الأساسية لهذا التحالف هو حزب "،تنكو، عبد الرحمن" المؤسس لماليزيا والمعروف كما قلنا سابقاً بالمنظمة القومية للمالاي المتحدين وقد وصل عدد الاحزاب الاعضاء في هذا التحالف عام 1991 ما يقارب 12 حزباً، اما عن أحزاب المعارضة فتجاوز عددها 31 حزباً ولكنها كانت من مشاكل في علاقتها مع الاحزاب الاخرى.

وعلى مر التاريخ السياسي لماليزيا و ما يلاحظ على قوة الدولة واستقرارها هو اجراء الانتخابات بشكل منتظم ودوري من عام 1959 وصولاً الى انتخابات العام 2018، واهم ما يميز الانتخابات الأخيرة وصول الدكتور مهاتير محمد من جديد الى السلطة بعد حقبة طويلة من حكمه امتدت من عام 1981 ولحد 2003 وصولاً الى فوزه عبر تحالف الامل والذي هزم الجبهة الوطنية بقيادة رئيسها السابق "نجيب عبد الرزاق"، واهم ما يميز قيادة الاخير الفساد والمشكلات الاقتصادية وتعود هذه المشكلة الحالية والازمة السياسية في ماليزيا الى رفض "مهاتير محمد "تسليم السلطة الى "انور ابراهيم" وذلك مع انتهاء مدة الاتفاق والذي تضمن تسليم السلطة للاخير بحسب اتفاق تشكيل تحالف الامل ،والذي توصلت اليه اركان التحالف في 7 يناير 2018،ومع رفض "مهاتير محمد" تسليم السلطة زادت الضغوطات من قبل المؤيديين لانور ابراهيم " وعلى اثر ذلك قدم مهاتير محمد استقالته في 24 شباط 2020 وتسلم "محي الدين ياسين " رئاسة الوزراء في آذار 2020 بعد انسحابه من تحالف امل ،

وسط شكوك في عدد مقاعده البرلمانية وحكومة التحالف الوطني والان ماليزيا دخلت مرحلة ازمة ثقة والكل يتطلع الى اعلان ملك ماليزيا " عبد الله احمد شاه" لاجراء اتخابات مبكرة ،وهناك رأي يرجح الى فوز "مهاتير محمد "من جديد بعد تأسيسه للحزب الجديد القائم على اساس العرقية الملاويه الاصلية ورفضه الدخول اي تحالف مع اي حزب اخر .

قائمة المصادر

الدستور الماليزي لعام 1957 وتعديلاته عام 2007

الوثائق

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان ١/٥ ماليزيا،الجمعية العامة للامم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، ٢٠٠٩رقم الوثيقة -GE.08 16766 146109 150109

الرسائل

معد صالح العبيدي، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا (اندونيسيا او ماليزيا) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002.

الكتب العربية والمعربة

- اسعد عبد الحسن خنجر ،القيادة السياسية والاصلاح السياسي في ماليزيا ،في كتاب ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا :دراسة تحليلية في الخلفيات الاسس - الافاق ،المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،برلين ،2019.
- اميرة احمد حرزلي، دور القيادة السياسية الماليزية في تحقيق التنمية المستدامة والاصلاح السياسي في عهد مهاتير محمد ،في مجموعة مؤلفين ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا دراسة تحليلية في الخلفيات الاسس الافاق، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،برلين ،2019.
- ايف غارنيه واخرون، اطلس بلدان العالم: الاروس، ترجمة رنا قطار دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2013.
- شفيقة العريس، الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم، دار اليوسف، بيروت، ٢٠٠٥.
- شنيقي سيف الدين التحول الديمقراطي في ماليزيا: دراسة في العوامل والمؤشرات، في كتاب لمجموعة مؤلفين د. عائشه عباش ونهى الدسوقي، ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليل في خلفيات الاسس الافاق، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2019.
- طبيب في رئاسة الوزراء: مذكرات الدكتور مهاتير محمد، ترجمة امين الايوبي ،الشبكة العربية للابحاث والنشر ،بيروت،2014.
- عادل الجوجري،النمر الآسيوي :مهاتير محمد من شاب متمرد الى بطل اسلامي ،دار الكتاب العربي ،دمشق –القاهرة ،2008.
- محمد السيد سليم ورجاء ابراهيم سليم واخرون، الاطلس الآسيوي ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،2003.
- محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية :مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية ،العربي للنشر والتوزيع ،2014.
- محمود شاكر،إتحاد ماليزيا،المكتب الاسلامي ،بيروت ،1989.
- مهاتير محمد،التجربة الماليزية نهضة امة ،الناشر مؤسسة شومان ، القاهرة، 2014

-ميرڤت عبد العزيز العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في ماليزيا وسنغافورة في مجموعة مؤلفين في كتاب العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، 1997.
- هدى ميتكيس، القيم الآسيوية،مركز الداسات الآسيوية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،2007.

البحوث والدراسات والدوريات والتقارير

-شاد سليم فاروقي ، دستور دولة ذات اغلبية مسلمة :الانموذج الماليزي،ورقة بحثية لمنتدى صناعة الدستور ،الخرطوم،2011.
- عطا الله سليمان و اسراء كاظم تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور النظام السياسي واستقراره، مجله كلية التربية، جامعة واسط العدد 13،نيسان، 2013.
-علي برازي، موجز الحالة العالمية للديمقراطية ،المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،لندن ،2019 .
- فادي احمد رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وامكانية الاستفادة الفلسطينية 1981- 2003، الدراسات العليا المشتركة بين أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا و جامعة الاقصى بغزة،2015.
-ماليزيا ازمة سياسية وتوافقات متحولة، مركز الجزيرة للدراسات ،آذار 2020.
-محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وادارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، حزيران، 2012.
-محسن محمد صالح ،النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2008 .
- هوشيار دزه ني، الديمقراطية التوافقية في ماليزيا وتطبيقاتها والاستفادة منها في العراق، معهد الخدمة الخارجية وزارة الخارجية العراقية، ٢٠١٠.

الصحف

- تحالف مهاتير محمد يفوز بانتخابات ماليزيا ،صحيفة الشرق الاوسط ،لندن،العدد 14409 ،11 آيار 2018 .

المواقع الالكترونية

- انور ابراهيم، http://www.wikipedia.org/wiki
- ائتلاف الجبهة الوطنية الحاكم في ماليزيا يفوز بالانتخابات للمرة الثالثة عشر على التوالي

http://www.tunisien.tn.2013

- ماليزيا كيف تمكن مهاتير محمد من العودة الى الحكم في سن 92 / 10 / آيار 2018

http://www.bbc.co.uk/news

- عام على الانتخابات هل اوفت الحكومة الماليزية بوعودها ؟

http://gmpg.org/xfn/111

- نشعر اننا يجب ان نواصل قتالنا مهاتير محمد يعود بحزب سياسي جديد في ماليزيا

www Arabicpost .net /2020 /08/0

- ملكية دستورية فيدرالية يتناوب عليها 9 سلاطين

https://arabicpost.net/favicon.pnj.18/1/2019

- معلومات عن ماليزيا

http://www.statistics.cov.my

- التعداد السكاني لماليزيا ، الموقع الالكتروني

https://www.population pyramid.net/ar

- النظام السياسي في ماليزيا

http://samiranasiri.blagspot.com

Pankor Engagement,British-Malayan Treaty ,www.Britannica.com

المصادر الانكليزية

Stilt, Kristen, Contextualizing Constitutional Law.The Malayan experience,Volum13,ISSUE2,April 2015,p.414-415.

General Elections in Malaysia in 2018 and its political implications

PHD. Assistant Professor. Nadia Fadil Abbas Fadle

Center For Strategic And International Studies/University Of Baghdad
drnadia1927@gmail.com

Abstract:

Malaysia is an Islamic country from Southeast Asian countries, known for its diverse ethnic composition, which is treated as an enrichment and payment within the framework of national unity and societal cohesion, and the Malaysian constitution was able to develop materials in line with the nature of a multi-ethnic and multi-religious society. The right to vote and not to deprive any group of society of the right to contribute to the political process. The standard of elections in Malaysia is to be fair and free from suspicions. The electoral process is based on the existence of an electoral system based on elections In the light of the simple elections, and in light of the 2018 elections, opposition candidate Dr. Mahathir Muhammad won the legislative elections at the head of the coalition of opposition parties, Pakatan Harappan, with a majority in Parliament, to fill the post of Prime Minister of Malaysia, thereby putting an end to the governments of the "Barisan National" coalition, which continued in the country 60 Years, and this is the second era of Mahathir Muhammad's rule. He previously ruled from 1981-2003, and this second era and the first slogan presented by Dr. "Mahathir Muhammad" eliminated corruption, which motivated the masses to return this seasoned politician.

Keywords: 1. Mahathir Muhammad 2. Barisan Al-Watani 3. Amno 4. General elections 5. The electoral process.